

الافتتاحية

افتراق الأخلاق عن الدين

لم يعرف أي مفهوم نقاشاً واسعاً واختلافاً بيّناً حوله في الأوساط الفلسفية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، كما حصل مع مفهوم الأخلاق منذ قرون عدّة إلى اليوم. كانت الأخلاق؛ بسبب مستوياتها النظرية والعملية موضع اهتمام الفلاسفة وخلافاتهم منذ اليونان إلى اليوم. ثمّ استعيد ذلك النقاش بقوة مع التحوّلات التي عاشها الغرب مع بدايات عصر النهضة، إثر التراجع الذي تعرّض له الدين بعدما هُزمت الكنيسة والمسيحية أمام تقدّم التيارات التجريبية والوضعية؛ بحيث فقدت الأخلاق من منظور تلك التيارات أيّ مُحدّدات مُسبقة، وأي مرجعية دينية يمكن أن تتدخل لتقدير ما ينبغي أن يقوم به الإنسان، وما لا ينبغي له أن يقوم به، وما إذا كان أخلاقياً أم غير أخلاقياً .

تلازمت الدعوة الدينية والرسالات السماوية مع الأخلاق ولم تنفصل عنها. وعندما نقرأ في الوصايا والنصوص المسيحية والإسلامية سنجد ذلك البُعد الأخلاقي حاضراً بقوة في جوهر تلك النصوص والوصايا لإدارة العلاقات مع الذات، ومع الآخر، ومع الطبيعة. لكن «النهضة» الغربية كانت بداية قطعة مؤثرة

وقاسية مع الدين، خاصّة بعد الثّورة الفرنسيّة في العام 1789م التي شنت حملةً شعواءً شديدة العداة للكنيسة وللدين؛ ما سيؤسس على المستويات النظريّة والعملية لأفكار النّفعيّة التي ستصبح هدفًا أسمى من أيّ بُعد أخلاقيّ.

قدّم النموذج الغربيّ بعد الثّورتين: الفرنسيّة، والصّناعيّة الحرّية على الأخلاق، وقدّم المنفعة على التّضحية، واختصر السّعادة في الإشباع الزاهن في الحياة الدنيا، بدلًا من نعيم مؤجّل وغير مؤكّد في الحياة الآخرة. وستقوم النظريّات في علم النّفس والاجتماع والاقتصاد، بالتحفيز على ذلك الإشباع من جهة، وبالربط بينه وبين تحقّق السّعادة من جهة أخرى. وسيستخدم أرباب الصّناعة والتّجارة، وأصحاب الشّركات الكبرى التي ستصبح عابرة للقارات وسائل الإعلام والدّعاية والإعلان التي تطوّرت تقنيّاتها بشكل هائل للتّحريض على المزيد من الاستهلاك، وعلى المزيد من الإنفاق الذي يُفترض أن يترافق مع الشّعور بالرّضا والسّعادة الفرديّة؛ بحيث باتت قيمة التّمكك وقيمة الإنفاق أهمّ من قيم التّضحية، ومن مؤاساة الآخرين. وذلك ما سيطلق عليه «أخلاقيّات الفرديّة» التي ستحوّل إلى نمط حياة في مختلف العلاقات: الأسريّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة.

من أجل استمرار تلك الفرديّة التي باتت صنو الإنفاق والاستهلاك، كان لا بدّ من زحزحة الثّوابت التي عرفتها المجتمعات الإنسانيّة بما فيها المجتمعات الغربيّة نفسها؛ بحيث بات التّغيير هو الهدف، وباتت السّرعة في الاقتناء هي الدّافع. والاستهلاك يعني أن نرمي ما اشتريناه في أقرب فرصة لنشتري غيره حتّى لو لم نكن بحاجة إليه، وأن لا نأسف على ما تخلينا عنه؛ لأنّ الجديد هو دائمًا أفضل. ولأنّ ما هو ثابت يتعارض مع التّقدّم والتّطوّر. وقد وصلت تلك القيم حتّى إلى العلاقات الإنسانيّة، فلم يعد للثّبات في العلاقات الزوجيّة أيّ قيمة، ولا في علاقات الآباء بالأبناء أيّ هدف... وبات التّغيير هو المطلوب بغضّ النظر عمّا سيؤول إليه؛ لأنّ الموضوعيّة تقتضي عدم التّأثر، أو التّفاعل مع الموضوع الذي ندرسه.

هكذا سنكون أمام «أخلاقيّات السّوق». وفي مجتمع السّوق يكون الهدف هو الربح والاستهلاك. إنّه مجتمع تتحكّم فيه شركات الإعلان والأزياء، وتحرّك فكرة تعظيم لذّة المُستهلك، وزيادة أرباح الشركات. ولا يهتمّ صنّاع هذا المجتمع بمن لا يملك، وبمن لا يقدر على الشّراء. ففي «أخلاقيّات السّوق»، لا مُتسع للتّعاطف

والتراحم، ولا لقيم البساطة، والاكتفاء، والقناعة، وعدم الإسراف... في هذا الإطار من التحوّلين: الفكريّ، والمعرفيّ، استُبعد فيه الدين من منظومة الحياة والتفكير، واستُبدلَ بمرجعية التجربة والحرية التي رُفعت إلى مقام التّقيّد، ستصبح السّمة الأبرز للأنموذج الغربيّ منذ عصر النهضة هي ذلك التّلازم والتّفاعل بين الرّغبة وبين التجربة والحرية، وسيبدأ التنظير في الأدبيّات النّفسيّة والاجتماعيّة لتحرير الطّاقات والرّغبات من كلّ القيود والصّوابط التي كان الدين قد فرضها على المجتمع. وستتخلّص التربية أيضًا من قيودها وضوابطها الأخلاقيّة؛ لتصبح حرّية الطفل هي أساس التربية. وستنتشر لوحات العري في الرّسوم الفنيّة انقلابًا على مرحلة الاحتشام الدّينيّ الأخلاقيّ الكنسيّ. ومنذ ذلك الوقت، ستسلّط الدّراسات في علم النّفس الضّوء على الكبت واللّاوعي والحرّية والرّغبة، وستنتشر الأفكار السيكولوجيّة التي تربط بين عدم إشباع الرّغبات وبين المرض النّفسيّ، وسيّجّه علم الاجتماع نحو تعزيز أهميّة الفرد وأولويّته على المجتمع والأسرة. وستصبح قيمة العمل المنتج مادّيًا هي القيمة العليّا للرجل وللمرأة على السّواء. وستراجع وظيفة الأمومة؛ لأنّها تحدّ من حرّية المرأة، ولأنّها غير منتجة مادّيًا.

أسهم التّطوّر العلميّ، من حيث لا يحتسب، في تعزيز «أخلاقيّات الهيمنة» التي لا تشعر بأيّ قلق لمصير الآخر. فقد أكّدت منهجيّة العلوم التّطبيقيّة حياد العالم وموضوعيّةه في التّعامل مع المادّة الجامدة التي يقوم بدراستها، أو تشريحها، أو تفكيك مكوناتها. وهذا أمر طبيعيّ وبدهيّ في التّعامل مع مادّة صمّاء لا حياة فيها، ولا حاجة إلى التعاطف معها، أو مع ما ستصير إليه. لكن ما حصل أنّ العلوم الإنسانيّة قامت بتقليد تلك المنهجية في العلوم التّطبيقيّة ونقلتها إلى دراسة الإنسان في محاولة منها لتكون علومًا لها قوانينها التي تُفسّر السّلوک الإنسانيّ، على غرار القوانين التي تُفسّر تحوّلات المادّة في المختبرات العلميّة.

عندما انتقلت الموضوعيّة من المختبرات العلميّة إلى العلوم الإنسانيّة، بات على العلماء في تلك العلوم أيضًا ألا يتأثروا بما هو عليه حال الظاهرة الاجتماعيّة، أو حالة الفرد النّفسيّة، أو حالة المجتمع الأخلاقيّة، أو مستويات الانتحار، أو الطلاق في المجتمع؛ لأنّ الموضوعيّة تفترض عدم التعاطف مع ما يجري، وعدم التّأثر بما يحصل أمام الباحث. فضلًا عن أنّ أخلاقيّات ما بعد تراجع المسيحيّة، وما

بعد تهميش الكنيسة لم تعد تنطلق من رؤية مُسبقة لما هو مفروض، أو لما هو مطلوب، أو مقبول دينياً وأخلاقياً. بات الواقع هو الذي يُحدّد ما هو صواب ومقبول، وما هو خلاف ذلك. لذا؛ استندت الموضوعيّة إلى تلك الخلفيّة الثقافيّة التي لم تعد تريد التفاعل مع ما يحصل، ولم تعد تريد أن تُحدّد ما ينبغي أن يكون عليه الواقع. وستتجاوز الموضوعيّة المجال البحثي في عدم تأثرها بما تدرس، إلى الممارسات السياسيّة وتطبيقاتها التي لن تتأثر بما ستقوم به من احتلال وتشريد ونهب ثروات، طالما أنّ ما يحصل هو مع الطرف الآخر الذي لا يُفترض التعاطف معه، أو التفاعل مع ما سيصير إليه، وطالما أنّ المطلوب هو تحقيق الهدف سواء كان دراسة علميّة، أم احتلال بلد آخر. ولهذا؛ أجابت وزيرة الخارجية الأميركيّة السابقة مادلين أولبرايت في تسويغ «أخلاقيّات الحرب» عندما سُئلت عن موت نصف مليون طفل راحوا ضحيّة الحصار الأميركي للعراق بقولها: «كان ذلك ثمنًا يستحقّ دفعه». ما يذكرنا بمكيا فيليّ الفيلسوف الإيطالي الشهير في كتابه «الأمير» الذي يدعو فيه منذ 1527 إلى عدم خضوع السياسة للأخلاق، لأن الغاية تبرّر الوسيلة.

وعن «أخلاقيّات الحرب» نفسها سوف يعترف الرئيس الفرنسيّ ماكرون صراحة في جولة أفريقيّة له في العام 2017 بـ «جرائم الاستعمار الأوروبي في أفريقيا». يُسوِّغ الفرنسيّون بتلك «الأخلاقيّات» الذرائعيّة نهب ثروات أفريقيا؛ يقول الرئيس الفرنسيّ السابق جاك شيراك (2008م): «من دون أفريقيا، ستنزلق فرنسا إلى مرتبة دول العالم الثالث». وقد سبقه فرانسوا ميتران عندما قال في العام 1957م، قبل أن يتقلّد منصب الرّئاسة: «من دون أفريقيا، لن تملك فرنسا أيّ تاريخ في القرن الواحد والعشرين».

تتلقّى الخزنة الفرنسيّة نحو 500 مليار دولار سنويّاً من احتياطات النّقْد الأجنبيّ من البلدان الأفريقيّة بوصفها ديوناً استعماريّة، في الوقت الذي يتمّ فيه تصوير أفريقيا بوصفها بلدًا فقيرًا يحتاج أخلاقياً إلى تقديم العون والمساعدة من مؤسّسات دوليّة وغربيّة. وقد رفعت النّخب الأفريقيّة الصّوت في وجه الرّئيس الفرنسيّ ماكرون في جولته الأفريقيّة في العام 2017م احتجاجاً على ذلك الادّعاء الأخلاقيّ بالمساعدة الإنسانيّة، تحت ستار الوكالة الفرنسيّة لتنمية أفريقيا، التي تعمل منذ ثمانين عامًا ولا تزال أفريقيا بحاجة إلى التنمية. وتطلب تلك النّخب

من الرئيس الفرنسي أن يتخلى عن الخطاب المهين تجاه الشعب الأفريقي؛ لأنّ المساعدة التي لا تقود إلى الاستغناء عنها يجب التخلّص منها؛ لأنّها تُكرّس التبعيّة والعُبوديّة.

من المثير للغرابة الأخلاقيّة «غنائم حرب» احتفظ بها الفرنسيون في متحف الإنسان، هي رفات جماجم لمقاتلين جزائريين، قطعوا رؤوسهم بعدما سقطوا في مواجهة الاستعمار الفرنسي لبلادهم. وفي الثالث من تموز/يوليو 2020، أعادت فرنسا بطلب من الجزائر رفات 24 جمجمة، من أصل 18 ألف جمجمة من مختلف أرجاء العالم، لم يتمّ التّعرف إلى هويّات أصحاب الجزء الأكبر منها. لم تختلف «أخلاقيّات الطب» في نفعيتها عن أخلاقيّات الهيمنة والسيطرة على المستعمرات. فمع التوسّع الاستعماريّ، تمّ تدمير الطبّ التقليديّ الأفريقيّ الذي يشتمل على الأعشاب الطبيّة والروحانيّات الأفريقيّة، وعلى التشخيص من خلال وسائل روحانيّة، وعلى وصف العلاج يتألّف عادة من الأعشاب التي ليس لديها قدرات الشفاء فقط، ولكن أيضاً أهميّة رمزيّة وروحيّة. ومن منظور الطبّ التقليديّ الأفريقيّ، لا يحدث المرض صدفة، ولكن من خلال عدم التوازن الروحيّ، أو الاجتماعيّ.

لم يعترف البريطانيون بذلك الطبّ الذي يعتمد على الأعشاب الطبيّة وعلى التوازنين: الروحيّ، والاجتماعيّ؛ بل اتّهموه بأنّه سبب انتشار الأمراض والأوبئة، خلافاً للطبّ الغربيّ الذي تستخدمه الشعوب المتحضّرة.

تعيدنا تلك النظريّات العنصريّة في الطبّ، والمساعي إلى الشعوب «غير المتحضّرة» في أفريقيا إلى فلسفة كانط «العنصريّة» التي صنّف فيها الأجناس البشريّة حسب اللون إلى أربعة أقسام: (البيض - الصّفرة - السّود - الحمر)، ورأى أنّ أصحاب البشرة البيضاء (الأوروبيين) يحتلون المراتب العليا، وهم الأكثر ذكاءً وفاعليّة ومقدرة على بناء الحضارات، وأنّ أصحاب البشرة الصفراء (الآسيويين) يأتون في الدرّجة الثانية وهم أقلّ قدرةً وموهبةً من أصحاب المرتبة الأولى، وأنّ أصحاب البشرة السّوداء من الزوج (الأفارقة) لا يصلحون إلا أن يكونوا خدماً وعبداً للجنس الأبيض، أمّا الهنود الحمر من سكان أمريكا الأصليين فهم أصحاب المستوى الأدنى بين البشر، وأسوأ النّاس، وأقلهم تطوّراً وذكاءً.

تلك هي نماذج من أخلاقٍ ذرائعيّة مرجعيّتها النفعيّة والمصلحة، بررت لعالم الغرب

منذ قرون ادعاء التفوق العرقي والحضاري لنهب الثروات.
عندما تنفصل الأخلاق عن الدين، ولا يخشى الإنسان الله، يسوّغ لرغباته وتعلّقاته
ما يشاء من الذرائع التي تبرر له التسلّط والهيمنة والاحتلال، والتي لن تمنعه حتى من
التوحّش والاستبداد.

طلال عترسي

أيلول 2022